أثر المتغيرات الاقتصادية والأجتماعية على جرائم الأحداث

دراسة تطبيقية على مصر

*هاني محمد السيد علي ** خالد عيد عبدالمنعم عبدالفتاح

ملخص البحث

ان المتغيرات الاقتصادية والأجتماعية لها تأثر كبير على جرائم الاحداث من خلال التوزيع غير العادل للأمتيازات التي تنمو في ظل العلاقات الاقتصادية والأجتماعية والسياسية للنظام المالى داخل الدولة، ومع أزدياد معدلات البطالة أصبح دور الدولة أكثر تعقيداً نتيجة لظهور طبقة أخرى داخل المجتمع، وبالتالي فإن الجريمة تحدث بسبب ضغوط داخلية وخارجية داخلية مثل التوتر، والصراع وضغوط خارجية مثل الشروط الحياتية الصعبة فى المجتمع مثل الفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، وبالتالي فإن مصر كغيرها من باقي المجتمعات فقد شهد تحولات اجتماعيه واقتصاديه وسياسيه مما أدى إلى أحداث تغيرات كبيرة في البنية التحتية والخدماتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي، الذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الإنسان، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الخاصة كالفقر والبطالة في المجتمع المصري وما لها من أثار واضحة على المستوى المعيشي وبالتالي قد تكون دافعاً لأرتكاب السلوك الأجرامي وتعدد أنماط تلك الجرائم من سرقه ورشوه وقتل وجرائم أخلاقية، وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع .

* مدرس اقتصاد، معهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية .

** مدرس القانون، معهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية.

Abstract

Economic and social changes have a significant impact on juvenile crimes from the equitable distribution of privileges that grow in light of economic and social relations, and the equation of economic growth, unemployment, the role of the state becomes more complicated as a result of the emergence of another sub-class within society, free time due to the pressures of issues related to foreign affairs, Tension, conflict and external pressures, difficult climatic conditions in society such as poverty, deprivation, unemployment and limited opportunities Social, economic and political changes, which led to major changes in the infrastructure, services, cultural, economic and social groups, including the economic factor, which is one of the most important factors affecting human behavior, in addition to special economic variables such as poverty and unemployment in the Egyptian society and their clear effects on the standard of living and consequently It may be a motive for committing criminal behavior and the multiplicity of these types of crimes such as theft, bribery, murder, moral crimes, and other crimes related to the economic changes that society suffers from.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الأقتصادية، المتغيرات الأجتماعية، الأحداث، جنح الأحداث.

القسم الأول : – منهجية البحث :

1– مقدمة

شهدت مصر فترة من الركود ، أدت إلى تأثر الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل حاد، ومن ناحية أخرى، فإن إرتفاع معدل الأمية نسبياً في مصر، أدى إلى زيادة أوضاع تلك الطبقات مما يعمل على تفاقم مشكلة الجريمة في مصر[1].

في سياق العمل للقضاء على الفقر يجب التأكيد أنه ينبغي إيلاء إهتمام خاص إلى طابعه المتعدد الأبعاد ، وأن القضاء على الفقر ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة تأخذ في الإعتبار من بين الأمور الأخرى المتعددة، الاستراتيجيات القطاعية في مجال العمالة المنتجة وزيادة الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعانون الفقر، ولكن أولاً يجب تقدير شدة الفقر ومدى إنتشاره بين العاملين من الفقراء للسيطرة على معدل الجريمة [2].

حيث ان ظاهرة جنح الأحداث لها خطورة كبيرة على المجتمع والتأثير على أمنه واستقراره حيث يؤثر ذلك على حياة الأفراد وسلامتهم والاعتداء على اموالهم وأعراضهم .

2– مشكلة الدراسة :

يعد الوضع الاقتصادي لأي مجتمع بشكل عام عاملاً مهماً في الأمن الأجتماعي وأمن الفرد واستقراره، حيث يتمثل أمن الفرد واستقراره في قدرته على تلبية متطلبات

[1]- محمد عبدالشفيع عيسى (المشروعات الصغيرة والمتوسطه بوصفه احدى اليات خفض الفقر فى البلدان العربيه) .
[2]- هبه الليثى ، 2004، القضاء على الفقر والحد من الفقر، مؤتمر المرأه المصريه والأهداف التنمويه، المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأه القاهرة مارس 2004.

الحياة المعيشية من خلال حصوله على الدخل، وتركز جهود أدبيات اقتصاديات الجريمة في عدم قدرة الأبحاث على تفسير العلاقة المترابطة بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة في كثير من الدول، ويعد تزايد معدلات الجريمة من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الدول النامية والتي تعد تكثر فيها الجرائم الاقتصادية للأسباب التاريخية التي تعيشها الدولة، وعلى الرغم من الأهتمام المتزايد من الحكومات المتعاقبة، ومن قبل مؤسسات العدالة الجنائية في ضبط هذه المشكلة والتخفيف من حدتها على أمن المواطنين والمجتمع، وعدم توفر الإحصاءات عن حجم هذه الظاهرة، إلا انه من الواضح أن الممارسات ذات الصلة بتزايد معدلات الجريمة تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في المجتمع لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على المجتمع وأمنه وسلامة أفراده ، وتتمثل مشكلة الدراسة في فكرة أن هنالك علاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الجريمة في مصر مثل الفقر والبطالة، وتدني مستوى الدخل، وتدني مستوى الأجور والتضخم والكساد، **ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي** ما هو أثرالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على جرائم الأحداث فى مصر؟ ومنه التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما اثرالمتغيرات الاقتصادية على السلوك الاجرامي في المجتمع المصري؟

2- ما هو تأثير البيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التضامن الأجتماعي في مصر؟

3- ما تأثير البيئة الأجتماعية على انحراف الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في مصر من وجهة نظر الأحداث أنفسهم ؟

3- فروض الدراسة:

1- إن ضغوط الظروف الأجتماعية (كالمستوى التعليمي، والاقتصادي، والثقافي والتعامل الأسري) يؤثر على معدل ارتكاب جرائم الأحداث .

2- تلعب الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري دوراً في زيادة نسبة جنح الأحداث .

3- يؤثر الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم وانخفاض الدخل في زيادة معدل الجريمة.

4- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة بشكل عام الى التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية والأجتماعية على جرائم الأحداث في المجتمع المصري وتتمثل الأهداف في الأتي:

1- قياس أثر التضخم، والكساد، البطالة، الفقر، الشركات الوهمية، الخصخصة، وتدني الدخل والأجور على السلوك الإجرامي في مصر.

2- تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم المتغيرات الاقتصادية (كالدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم، الكساد) ومعدلات الجريمة، وما يرتبط بها من مفاهيم .

3- إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الحد من ارتكاب جرائم الأحداث في مصر .

5- أهمية الدراسة

1- محاولة تغطية الفجوة الناجمة عن عدم اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدلات جرائم الاحداث في مصر .

2- قد تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن تزايد معدلات الجريمة، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس علمية للوقوف على الجهود المحلية والدولية لمكافحة جرائم الأحداث في مصر.

3- دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على زيادة معدلات الجريمة .

6- منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المتمثل فى المراجع والدراسات والتقارير والدوريات المتخصصة، وتحليل الإحصائيات والمؤشرات المالية والإقتصادية بهدف الحصول على النتائج وتحليلها.

7- حدود الدراسة

حدود زمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالفترة المحصورة من 2005 إلى 2020.

حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في المتغيرات الاقتصادية والأجتماعية واثرها على معدل ارتكاب جرائم الأحداث في مصر .

8- مصطلحات الدراسة

إن الدراسة الحالية تشمل على العديد من المصطلحات العلمية حتى يتضح المعنى المقصود باستخدام كل مصطلح فيها:

العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً له أثاره في النظم الاجتماعية حيث اختلفت النتائج بين مؤيدة لتأثير العامل الاقتصادي على جنح الأحداث وبين عدم تأثير، وبالتالي فإن أهم الظواهر التي لها الأثر الأكبر في جنح الأحداث هوالعامل الاقتصادي والذي يترتب عليه انتشار البطالة وبالتالي انتشار الفقر، فإذا لم يكن هناك طريق سليم يستطيع الفرد عن طريقه اكتساب رزقه، وما يكفي حاجته المعيشية فانه سوف يبحث عن طريق أخر وهو طريق الإجرام والانحراف.

العوامل الاجتماعية: هي مجموعة من ظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.

الحدث هو " إنسان فى طور النمو " وهو بالنسبة لأسرته ولمجتمعه ولوطنه ولأمته رجاء المستقبل [1] . وقد نصت القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الخاصة بشؤن الأحداث على ان الحدث " هو شخص لم يتجاوز الثامنة عشر أو قبل ذلك بموجب النظم القانونية ذات العلاقة ، وتتم مساءلته عن جرمه بطريقة تختلف عن مساءلة البالغ [2]".

[1] - عبدالحميد الشواربي ، 1986 م ، جرائم الأحداث ، دار المطبوعات الجامعية ، ص 9 .
[2] - زين احمد عوين ،2003، قضاء الأحداث دراسة مقارنة ، جامعة عمان ، الدار العلمية الدولية ، ص 10 .

جنح الاحداث: يطلق هذا المصطلح القانوني على الأخطاء التى يرتكبها صغار السن ضد القانون ولذلك يتم محاكمتهم فى محاكم خاصة ويكون الهدف من محاكمتهم هو اصلاح السلوك الأنحرافى الذى تعرض له الطفل واعادة تأهيلة وتدريبة .

الأنحراف من الناحية القانونية: هو أى فعل أو نوع السلوك أو موقف ما من الممكن أن يعرض الحدث على المحكمة واصدار حكم قضائي ضده [1].

القسم الثاني:- العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإجتماعية وظاهرةالجرائم:

اختلف الباحثون في علم الإجرام منذ القدم حول تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الجرائم، وانقسموا إلى ثلاث اتجاهات:

أولا :- الاتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع، وقد تطرق مؤيدي هذا الاتجاه إلى الحد الذي نسبوا فيه الجريمة تحديداً إلى النظام الرأسمالي بعينه استناداً إلى أن هذا النظام يؤدي إلى سوء توزيع مصادر الثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي يترتب عليه وجود فوارق طبقية اجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الأجتماعي لدى الطبقات المعدومة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة، حيث أن هذا الأتجاه لم يسلم من النقد الشديد الذي وجه له، فهو يرد الجريمة أو سببها الرئيسي هو العوامل الاقتصاديه كلية، ويعطي العوامل الأخرى دوراً ثانوياً في تفسير الظاهرة الإجرامية،

[1] - محمد عارف ، 2014 ، الجريمة والمجتمع ، الطبعة الثانية ، ص 4 .

وهذا ما لا يمكن قبوله لأن إهمال دور العوامل الأخرى غير الاقتصادية من شأنه أن يصرف الجهود عن محاولة علاجها مما يحد من أساليب مكافحة الجريمة[1] .

ثانياَ: الأتجاه المحدود من أهمية دور العوامل الاقتصادية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية ذات دور محدود في تفسير الظاهرة الإجرامية، وما هذه العوامل إلا مساعدة أو مهيئة للإجرام متى صادفت استعداداً إجرامياً كافياً لدى الأفراد، فهي وحدها لا تسبب الجريمة، ولا تؤدي دوراً أساسياً في نشأتها، وإذا ما تعرض لها شخص ليس لديه ميول إجرامي فمن غير المحتمل أن يكون له أثر، وإنما تأثيرها على من يتوافر لدية الاستعداد الإجرامي فيتحول هذا الاستعداد من حالة السكون إلى حالة الحركة في صورة سلوك إجرامي، كما يرى أنصار هذا الاتجاه بأن كثيراً من الناس يعيشون في بيئة مختلفة، ويعانون من ظروفاً اقتصادية كادحة، ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة، بينما كثيراً من الأغنياء يعيشون في رخاء ولا يمنعهم الثراء عن مقاومة إغراء الجريمة ويرتكبوا السلوك الإجرامي .

ثالثاً: الأتجاه المعتدل أو المتوسط في تقدير أهمية دور العوامل الاقتصادية

يتوسط هذا الأتجاه بين الأتجاهين السابقين فمن شأن العامل الاقتصادي حيث يحجبون أنفسهم عن رؤية عوامل أخرى لها دور هام في مجال الإجرام، ولا يقللون من أهمية هذا العامل في إحداث السلوك الإجرامي، وإنما يذهبون مذهباً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط لدور العوامل الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي، ويرو أن

[1] -Cozzi M, (2003). Black Unemployment and Propert. Crime in the U.S.A; Quantitative Analysis, University College OF London.

العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه ليس العامل الوحيد الذي ينفرد في تفسير السلوك الإجرامي، وإنما يلعب دوراً هاماً في المجال الإجرامي ويساهم في الدور الذي تلعبه العوامل الأخرى الداخلية والبيئية في إحداث الجريمة، وبالتالي فإن نطاق الدور الإجرامي للعوامل الاقتصادية لا ينحصر في إطار جرائم الأموال فقط كما يتبادر إلى الأذهان لأول مرة، والتي يكون الدافع إليها فقر المجرم وحاجته وتدني دخله، وإنما تمتد الجرائم التي ترجع إلى عوامل اقتصادية إلى الكثير من أنواع الجرائم ومثالها جرائم العنف والأعتداء على الأشخاص، وجرائم العرض، والجرائم الاقتصادية **وتتمثل في الأتي:**

1- جرائم الأعتداء على الأموال

يظن البعض أن الفقر والحاجة سبباً في كثير من جرائم الأموال، حيث يفتقر الجاني لإشباع حاجته من المأكل أو الملبس أو المسكن، وتحول ظروفه من إشباعها بطريق مشروعة، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال وفي مقدمتها جرائم السرقة، حيث أن العديد من جرائم الاعتداء على الأموال سببها الأغنياء لتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية لديهم، ومثالها جرائم استغلال حاجة الغير كالجرائم التموينية التي ترتكب في الأزمات الاقتصادية وفي فترات الحروب، وجرائم النصب وخيانة الأمانة التي يرتكبها بعض الأفراد تحقيقاً لمزيد من وسائل الرفاهية، وما إلى ذلك من هذه الوسائل، وجرائم الرشوة والاختلاس التي يرتكبها موظفون يتقاضون مرتبات عاليه، فمثل هذه الجرائم

ليست جرائم حاجة، وإنما جرائم رخاء لرغبة مرتكبيها في أن يحيطوا أنفسهم بمظاهر الثراء ووسائل الرفاهية[1].

2- جرائم الأعتداء على الأشخاص

هذه الجرائم ليست منقطعة الصلة بالعوامل الاقتصادية، وتفسير ذلك أن حالة الضيق المالي الذي يعاني منه بعض الأشخاص يترتب عليه توتر نفسي يصيب الفرد وسرعة انفعاله وقلقه من المستقبل، فمثل هذه المشاعر قد تدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة، كأن يعتدي العامل على رب العمل أو على زملائه في مجال عمله لإحساسه بالأستغلال دون تعويضه تعويضاً عادلاً أو لرفض زميله إقراضه مبلغ من المال ليشتري لأسرته ما يلزمهم من الحاجات الأساسية، وقد يصل الأمر الى ابعد من ذلك كأن يقدم بعض الأفراد على الانتحار تخلصاً من حياة بائسة [2].

3- جرائم الاعتداء على العرض

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في ارتكاب جرائم العرض، سواء اتخذت هذه العوامل صورة الثراء أو الفقر، حيث جرائم الاعتداء على العرض ليست حكراً على الأغنياء وأصحاب الثراء فحسب، وإنما قد يرتكب هذا النوع من الجرائم أصحاب الدخل المنخفض أو الذين يمرون بظروف اقتصادية سيئة، فهم بحكم هذه الظروف لا يستطيعون استئجار مسكن المستقل، الأمر الذي يدفعهم إلى اقتسام المسكن مع غيرهم من العائلات، وبذلك تتاح الفرصة للاختلاط بين أفرادالمسكن

[1] - ذياب البداينه ، 2002 م ، الجرائم الأقتصادية المستحدثة فى عصر العولمة ، اعمال مؤتمر الجريمة الأقتصادية فى عصر العولمة ، مركز بحوث الشرطة ، ص 123 .

[2] -Linda A.Lewan dowski,Judith McFarlane Jacquelyn.c.cambell,(2004), Hekilled my mommy ,murder or attempted Murder of child's mother, of family violencemvol.19,no.4

الواحد وإقامة العلاقات بينهم، مما يسهل في هذه الحالة ارتكاب بعض جرائم العرض، فضلاً عن أن ضيق الموارد المالية يحمل العديد من الأشخاص لاسيما الشباب منهم الذين لا تمكنهم أحوالهم المادية من الزواج إلى ارتكاب الجرائم.

ثانياً : العوامل الاقتصادية العامة للجريمة:

ويقصد بها التغييرات العامة في الظروف الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة جنح الأحداث ، مثل التحول الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية، **كما مبين على النحو الآتي:**

1- التحول الاقتصادي:

هو التغير الذي يطرأ على النظام الاقتصادي في الدولة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى نظام اقتصادي متغير تماماً لما كان عليه من قبل، وحينئذ يثبت هذا النظام ويميل إلى الأستقرار نسبياً، وقد شهد النظام الاقتصادي في معظم الدول الأوروبية وغيرها التحول أو التطور والانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي، والتحول من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي اجتاحت أرجاء أوروبا في ذلك الوقت، وقد ترتب على هذه التطورات آثاراً هامة كان لها دور لا يمكن إنكاره على ظاهرة جنح الأحداث [1].

2- التقلبات الاقتصادية:

يقصد بها المتغيرات المفاجئة التي تطرأ على ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية الجزئية، وتتميز هذه التغيرات بأنها تكون في فترة معينة، وقد تستمر فترة

[1] -Farrington, D. (2005). Childhood origins of antisocial behavior. Clinical Psychology & Psychotherapy, 12(3), 14 -177.

ما حتى تتغير بعد فترة قصيرة، فهي ليست دائمة مستمرة كما هو الحال في التحول الاقتصادي، وإنما تحدث في فترات محددة بحيث يعود النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه بانتهاء تلك الفترة، وقد يتكرر حدوثها في ظل ظروف معينة، ومن ثم تنتهي بزوال تلك الظروف، وضمن هذا الإطار تعتبر تقلبات الأسعار، وتقلبات الدخول، وفترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي وكذلك فترة الكساد الاقتصادي، من أبرز صور التقلبات الاقتصادية، وبيان مدى تأثير كل منها في ظاهرة جرائم الأحداث ، **وذلك على النحو الآتي**

أ- تغير الأسعار وأثرها على جرائم الأحداث :

يقصد بتقلبات وتغير الأسعار هو عدم ثباتها واستقرارها، فهي ترتفع وتنخفض دون ثبات، وهذا التغير له تأثير على الجريمة في الحالتين ارتفاعاً وانخفاضاً. إن ارتفاع أسعار السلع الغذائية غالباً ما يصحبه زيادة نسبة ارتكاب بعض الجرائم، وأشارت الإحصائيات الجنائية في العديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا وألمانيا إلى أن ارتفاع أسعار المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير والقطن يترتب عليه زيادة نسبة الجرائم، ولاسيما جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الأشخاص، ويتضح أن أسعار المواد الغذائية ذات أثر كبير على الزواج، ونسبة المواليد، وعدد آخر من الظواهر الأجتماعية، مما يساهم في زيادة نسبة الجريمة، وما ينطبق على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ينطبق على ارتفاع أسعار غيرها من المواد والخدمات الضرورية للإنسان، ومثالها أجور السكن، ونفقات التعليم والصحة،

والزيادة في الضرائب والرسوم سواء كانت مباشرة أو غيرمباشرة، فارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة نسبة جرائم الأحداث[1].

ب- الدخل وأثره على جرائم الأحداث :

ان تقلب الدخول الفردية ارتفاعاً أو انخفاضاً يحدث أثره على الظاهرة الإجرامية، حيث أثبتت العلاقة بين الدخل الحقيقي للفرد وظاهرة الإجرام علاقة ايجابية وبالأخص بالنسبة لجرائم الأموال فانخفاض الدخل للفرد يؤدي إلى الزيادة في ارتكاب جرائم الأموال إذ أن العلاقة بين هذا الدخل و هذه الجرائم علاقة ثابتة وعكسية، فإذا انخفضت الدخول ازدادت نسبة ارتكاب جرائم الأموال مثل جرائم السرقة، لان انخفاض الدخل يشكل عاملاً هاماً بين الفرد وبين إشباع حاجاته ومستلزماته الأساسية مما يدفع به إلى سلوك طريق غير مشروع لإشباع هذه الحاجات فيرتكب جريمة السرقة، ومما هو جدير بالملاحظة أن انخفاض دخل الفرد لا يقود إلى الجريمة إلا إذاكانت الأسعار في حالة ثبات لأن انخفاض الدخل إذا اقترن بتدني الأسعار وانخفاضها، فان قوة الدخل الشرائية تبقى على حالها دون تغير.

أما إذا صاحب ارتفاع الدخول ارتفاعاً في الأسعار بما يتناسب معه ويحفظ للقوة الشرائية ثباتها، فإن هذا الارتفاع يكون معدوم الأثر على الظاهرة الإجرامية .

ج- فترة الكساد الاقتصادي وأثرها على جرائم الأحداث: يوجد علاقة وثيقة بين فترة الكساد وبين حجم الجريمة، فهذه الفترة تتميز بانخفاض أسعار السلع والخدمات

[1] - ابراهيم بن على البن ، 2007 ،التغيرات فى حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنمويه فى المجتمع السعودى ، رسالة دكتوراة ، جامعة الأمام محمد بن سعود الأسلامية ، ص125 .

نظراً لإنخفاض الطلب عليها، وما يتبع ذلك من الإنخفاض في أرباح أصحاب الأعمال وانخفاض في أجور الأيدي العاملة أيضاً، وتتوقف المشروعات عن الإنتاج ، فيلجأ أصحاب الأعمال من أجل استمرار مشروعاتهم في الإنتاج إلى سلوك سبل غير مشروعة كالتهرب الضريبي، والمنافسة غير المشروعة، والنصب والاحتيال أو عدم دفع الأجور للعمال تهرباً من سداد الديون، مما يعرض العمال إلى البطالة، وتشكل ظاهرة يترتب عليها آثاراً اجتماعية ضارة، ومما يزيد من حدة الكساد الاقتصادي تلازمها مع أزمات أخرى مثل ازدياد ارتكاب الجرائم وبالأخص جنح الأحداث .

ثالثا : العوامل الاقتصادية الخاصة بجنح الأحداث :

يقصد بالعوامل الاقتصادية تلك الظروف التي يتعرض لها شخص معين نتيجة اضطراب اقتصادي تبلور من تحول اقتصادي أو تقلبات اقتصادية طرأت على المجتمع، أونتيجة لظروف خاصة أحاطت به وحده، قد يكون لها أثر على إجرام الفرد، وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية الخاصة، فان من أهمها على وجه الإطلاق :ظاهرة الفقر،وهذه الظاهرة لها طبيعة اقتصادية واجتماعية تنتج عنها آثار نفسية قد تدفع الفقيرفي معظم الأحوال وللتغلب على عجز موارده المتاحةإلى الانحراف بسلوكه نحو ارتكاب الجرائم المالية والاقتصادية بغية إشباع حاجاته،ومن الناحية الاقتصادية يتمثل الفقر اجتماعيا "في الفئة أو الطبقة التي لا تحصل إلا على دخول مادية وغالباً ما تؤدي البطالة إلى الفقر، والذي يؤدي بدوره إلى ارتكاب الجرائم ، و**تبرز ظاهرتان أساسيتان هما: الفقر والبطالة [1].**

[1] - Gerald M. Meier, 1976, “Leading issues in Economic Development”, Third Edition, Oxford University Press, New York, N.Y, U.S.App . 6–7.

الظاهرة الأولى: ظاهرة الفقر وأسبابه: وسوف يتم عرض أهم هذه العوامل في أسباب الفقر:

1 – العوامل الاقتصادية وتشمل :-

أ- **البطالة:** تؤدى إلى نقص دخل الفرد أو إنعدامه و إنخفاض مستوى معيشته مما يؤثر على معدل الجريمة.

ب – التضخم: يؤدى إلى إنخفاض القوة الشرائية للفرد وإنخفاض دخله الحقيقى ومستوى معيشته.

ج – عدم المساواة فى توزيع الدخل :- حيث يؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين قلة أغنياء بالجزء الأكبر من الدخل القومى وكثرة فقراء يبقى لهم الفتات مما يؤدى إلى إنخفاض مستوى معيشتهم .

2- عوامل سلوكية وثقافية وتشمل :-

أ – ما يكتسبه الفرد من سلوك من البيئة وهى مجموعة من الصفات والخصائص والثقافات والسلوكيات التى تكون عائق أمام قدراته فى أرتفاع مستوى معيشته .

ب – أن الأستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة للشخص من ذكاء ودافعية وطموح وإبداع وخبرة وغيرها يؤدى إلى ترتيب الأفراد فى أدوارهم .

3- العوامل الاجتماعية وتشمل :-

أ – ضعف المؤسسات الاجتماعية مما يؤثر على معدل جرائم الأحداث.

ب – التفرقة العنصرية والحروب الأهلية بين الطبقات والحروب بين الدول تؤدى إلى أستنزاف قدرات الأفراد .

ج – التفرقة النوعية حسب الجنس تؤدى إلى تهميش دور المرأة ونقص قدراتها ومعاناة الفقر (الفقر النوعى) [1] .

4– العوامل السياسية:– عدم توافر الديموقراطية ،والقوانين التى تنتهك حريات الأطفال، حيث يؤدى ذلك إلى نقص القدرة لدى الأفراد ، وضعف درجة المشاركة فى الحياة [1].

- **الآثار المترتبة على الفقر:**

1– الأثر على الأطفال :

أشارت إحدى الدراسات إلى أن الطفولة تعتبر إحدى المراحل المهمة فى حياة البالغين ، وفى حياة الأمة ذاتها ، **وهناك آثار متعددة للفقر على الأطفال :–**

أ– يؤدى سوء أحوال المساكن الفقيرة والأحوال الصحية التى ينشأ فيها أطفال الأسر الفقيرة، والذين سنشير إليهم فيما بعد بأطفال الفقراء .

ب– عادة ما لا يلقى أطفال الفقراء قدراً كافياً من العناية ، ويرجع ذلك أساسا إلى إنخفاض مستوى دخل الأسرة .

(1)- ديبا ناريان وآخرون ، 2002 ، أصوات الفقراء صيحة للتغيير ، المجلد الثانى ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،صـ258 .

1-amartya sen،2000 "development as freedom "، oxford university press ، new deihi.p43.

ج- عدم كفاية العناية بالأطفال غالباً ما تبدأ فعلياً فى الفترة السابقة على الولادة ، حيث تعانى الأم عادة من سوء التغذية ، ويؤدى سوء تغذية الأم إلى آثار صحية سيئة على الطفل .

2- الأثر على الصحة :-

ان إنخفاض الرعاية الصحية للأطفال فى الأسر الفقيرة هو أحد أسباب ارتفاع معدل الوفيات فى مصر والذى يبلغ 10 أمثال ماهو عليه فى الدول المتقدمة وعادة ما لا تتردد الأسر الفقيرة على الأطباء إلا إذا كان الطفل فى حالة خطيرة [(1)].

كما ان معدل الفقر في مصر يتراجع للمرة الأولى منذ نحو 20 عاما ليسجل 29.7% في العام المالي الماضي 2019-2020، مقارنة بـ 32.5 % في العام المالي 2017/2018،وفق بيان وزارة التخطيط حول نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019/2020 ، وحدد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خط الفقر عند 857 جنيها شهريا، مقارنة بـ 736 جنيها شهريا في 2017/2018، فيما انخفضت نسبة الفقر المدقع بين المواطنين من 6.2% إلى 4.5% خلال العامين الماضيين[1].

(1) وائل فوزى عبد الباسط محمد ، 2008 ، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر فى مصر ، نموذج قياسى ودراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ،صـ198-202 .

1 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية في مصر، ص35 .

شكل رقم (1) يوضح نسب الفقر في مصر من 1999 وحتى 2020

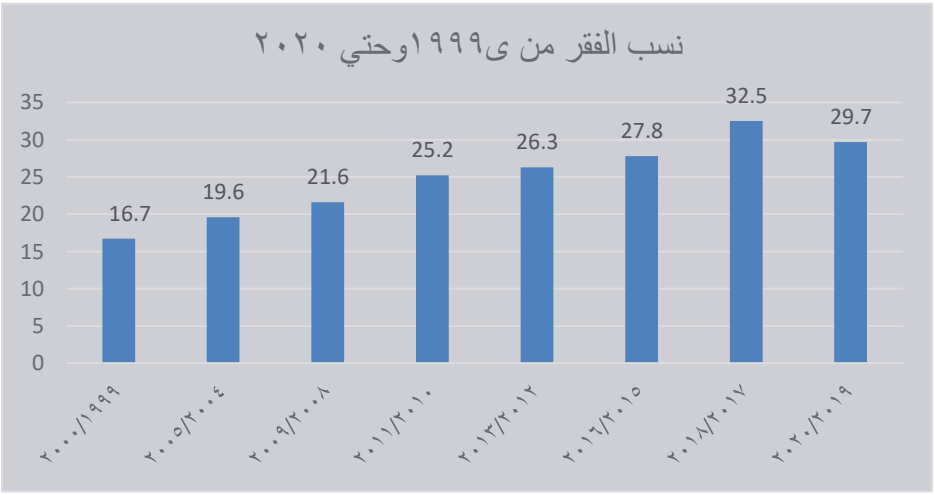

يتضح من الشكل السابق ان نسبة الفقراء في 2020 تصل الى 29,7% وكانت نسبة الفقراء في ارتفاع مستمر منذ عام 1999حتي 2018/2017 ولكنها انخفضت في 2020الي 29,7% ، حيث نلاحظ ان الارتفاع الاكبر في نسبة الفقراء ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بارتفاع الأسعار.

كما يتضح لنا أن صلة الفقر بالجريمة صلة مباشرة وغير مباشرة، فالفرد الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من مطالب الحياة له ولأسرته نظراً لقسوة الظروف التي يعاني منها، قد تضعف مقاومته أما ضغط الحاجة ولايجد أمامه وسيلة لإشباع

حاجاته الضرورية إلا بطريق غير مشروع،وإذا كان الفقر يدفع بذاته إلى ارتكاب بعض الجرائم[1].

الصورة الثانية: البطالة:-

البطالة في مصر تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المعضلات الاقتصادية والتنموية التي تهدد استقرار وأمن ومستقبل المجتمع المصري مما تؤثر على مجتمع الجريمة في مصر، مما يعاني من وفرة الأيدي العاملة في ظل ندرة شديدة في رؤوس الأموال والاستثمار، حيث يصنف الاقتصاد المصري على أنه اقتصاد نامٍي فقير يعاني من اضطرابات واختلالات توازنيّة في هيكليته الداخلية وكذلك الخارجية، وتضم هذه الاضطرابات مشاكل في الموازنة العامة، ويرافق ذلك وجود فجوة كبيرة بين علميات الادخار والاستثمار، مما يؤثر بصورة تلقائية على كل من عمليات الإنتاج والاستهلاك [2].

- **أسباب البطالة في مصر**

ترجع أسباب مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية إلى جملة من العوامل على رأسها الأكبر أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة التعامل مع التنمية والنمو والاستغلال الصحيح للموارد المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية ويتمثل ذلك في الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني مع بقاء معدلات الاستمثار منخفضة، حيث يصل عدد سكان جمهورية مصر العربية إلى أكثر من 100 مليون نسمة، إضافة إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي استبدلت الأيدي العاملة بالآلآت والمعدات، حيث

[1] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية في مصر ، ص75 .

[2] - جيمس جوارتينى وريجارد اشروب ، 1999 ، الاقتصاد الكلى ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، ص 202 .

أصبحت الآلة الواحدة تعمل بدل 5 عمال، مما أدى إلى زيادة مشكلة البطالة وزيادة معدل الجريمة، **ويمكن اختصار هذه الأسباب في:**

– ازدياد عدد الخريجين الذين يتوافدون إلى سوق العمل بشكل سنوي.

– التراجع الشديد والمستمر لدور القطاع العام فى توفير فرص عمل جديدة للشباب وترك هذه المسؤولية على عاتق القطاع الخاص، والانخفاض الكبير والمتواصل فى الطلب على الأيدي العاملة، وذلك نتيجةً للتطور التكنولوجي الكبير مما يعمل على ارتفاع معدل الجريمة.

– تراجع الطلب داخل الجمهورية بسبب الركود الاقتصادي العام فيها وضعف الاستثمار .

لقد مثلت البطالة دائما وجها من وجوه العجز الاقتصادي من جهة أخرى سبباً من أسباب هذا العجز، وبالتالي وجود علاقة واضحة ما بين متغير البطالة والجريمة، إذ أن بنية الإنتاج الرأسمالية تقوم أساساً على المنافسة هذه الأخيرة تدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتحقيق حاجات الفرد كالاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والمشاجرة والاعتداء، وبالتالي فالبطالة تعد أثراً خطيراً من آثار ارتفاع الأسعار، وهي ترتبط بالجريمة بصلة مباشرة، حيث يلجأ العاطل عن العمل لاشباع حاجاته الضرورية بطرق غيرمشروعة التي قد تتخذ صورة التشرد أو جرائم الأموال ولا سيما السرقة أو الاتجار في بعض المواد المحظور حيازتها أو ممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة[1].

[1] - محمد البكر ، 2002 ، آثر البطالة فى البناء الأجتماعي ، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها فى المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الأجتماعية ، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، ص 149.

كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد الشباب في الفئة العمرية (18 . 29 عاماً) بلغ 20.2 مليون نسمة بنسبة 21% من إجمالي السكان (50.6 % ذكور، 49.4% إناث) وذلك وفقاً لتقديرات السكان خلال عام 2019-2020، وأوضح جهاز الإحصاء أن نسبة الشباب الذين لم يلتحقوا بالتعليم من إجمالي الشباب بلغ 16.7% (14.2% ذكور، 19.3% إناث)، كما بلغت نسبة الشباب الذين التحقوا وتسربوا نحو 10% من إجمالي الشباب، وتتضاعف هذه النسبة في الريف بالمقارنة بالحضر (12.6% مقابل 6.5%) على التوالي مما يزيد من معدل الجريمة.

وطبقاً لبيانات مسح القوى العاملة عام 2019: بلغت نسبة مساهمة الشباب (18 – 29 عاما) في قوة العمل 46.1% (63.4% ذكور، 27.5% إناث) منهم: 9.1% أميين 43.8% حاصلين على مؤهل متوسط، 24.2% حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى.

ويتضح أن معدل البطالة بين الشباب بلغ 25.7% (20.5% ذكور، 38.7% إناث)، وأن معدل البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى سجل 38.3% (30.2% ذكور، 49.4% إناث) مقابل 30.7% للحاصلين على مؤهل متوسط فني (24.7% ذكور، 48.9% إناث)[1].

شكل رقم (2) يوضح معدل البطالة السنوي من 2007وحتى 2020

[1] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية في مصر، ص45 .

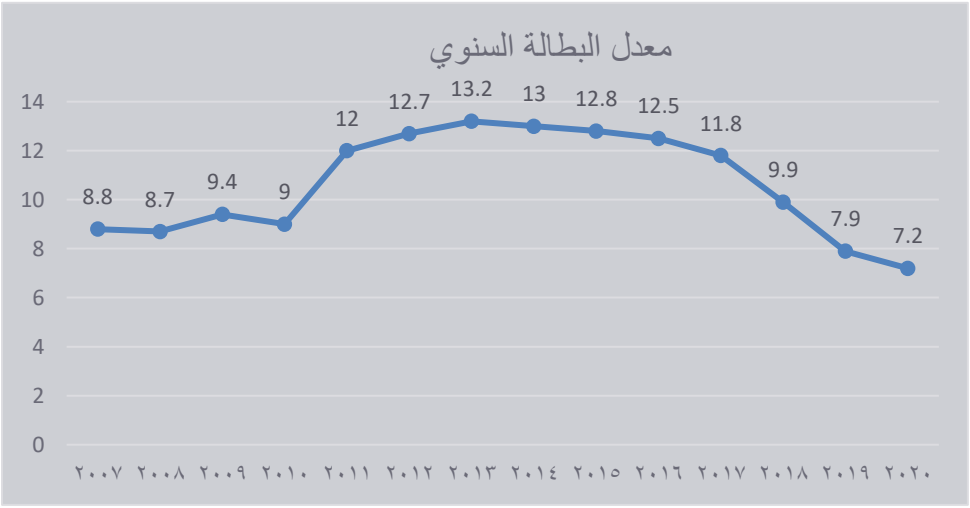

يتضح من الشكل السابق ان معدل البطالة السنوى كان في 2007 8,8% ثم زاد معدل البطالة في 2010 الى 9% وفي عام 2014 وصل الي 13,2% وانخفض معدل البطالة في 2020 الي 7,2% ، وبالتالي تعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري وقد تؤدي إلىالطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الإنضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة **سبب ذلك:**

- **ارتفاع تكاليف المعيشة:**

إن ارتفاع تكاليف المعيشة في كثير من بلدان العالم ودون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخول الأفراد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم وانتشار الفوضى في المجتمع، كما إن إتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية، وذلك مثل سياسة التوسع في الإصدار النقدي والإفراط فيه الذي

يؤدي إلى التضخم، وانخفاض الدخول الحقيقية وعدم كفايتها لتحقيق المطالب الأساسية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة، وتأثير ذلك على المعاملات والديون، وعلى أصحاب الدخول الثابتة مما يدفعهم الى الجريمة[1].

الخصخصة: تعد الخصخصة سبباً مباشراً من أسباب الجرائم لأن الخصخصة تعني فقدان العديد من العاملين لوظائفهم وعدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساء والرعاية الاجتماعية الضرورية تؤدي إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه فالأنظمة الاقتصادية التي تفرضها الخصخصة في المجتمعات مسئولة بشكل كبير جداً عن حدوث الجرائم، وظهور العديد من الظواهر الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم مثل تدهور الإنتاجية وانخفاض معدل النمو للدخل القومي، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات التضخم.

رابعا : الأسباب الاجتماعية والأقتصادية والقانونية لجنح الأحداث

من اجل وضع تفسير لهذه الظاهرة الخاصة بجنح الأحداث نجد أنفسنا أمام العديد من النظريات فى مختلف العلوم الأنسانية : علم الأجتماع ، علم الأقتصاد ، علم القانون وغيرها من العلوم الأخرى التى قدم كل علم منهم تفسيرا لهذه الظاهرة ومنها

[1] - جمال مختار حمزه ، 2004 م ، رؤية نفسية اجتماعية للجريمة الاقتصادية فى مصر ، العدد التاسع والعشرون ، ص 91.

جاءت أهمية الدارسة للوقوف على الأسباب التى دفعت الحدث للأرتكاب الجرائم حتى نتمكن من وضع أسس عليمة للحد من تفاقم هذه الظاهرة [1].

1- الأسباب الأجتماعية لجنح الأحداث

العوامل الاجتماعية هى مجموعة من العوامل التى تتعلق بأفراد المجتمع والتى تساهم فى تكوين شخصية الأفراد وتربيتهم ويكون لها الأثر الواضح على سلوك الأفراد وقد تم تقسيم الأسباب الأجتماعية إلى عدة أسباب من أهمها الأسرة والمجتمع والبيئة ، وتعتبر الأسرة هى النواه الأولى التى يعتمد عليها الحدث فى تكوين سلوكه ويتفق العلماء أن الأسرة لها تأثير مباشر على تكوين شخصية الفرد وأن الحدث أذا وجد فى أسرة تساعدة على الأنحراف يؤدى ذلك الى ارتكابة لجرائم الأحداث [2].

ويتضح ان تحديد العلاقة بين صيغة التنشئة الأجتماعية الخاطئة التى تنتهجها الأسرة والسلوك الأجرامي للحدث أن هناك أسباب تقف وراء السلوك الأجرامي لجنح الأحداث وهى كما يلى :

- عدم اكتراث الوالدين بممارسة الأشراف الملائم على الأبناء
- الأفراط فى الشدة كصيغه للتنشئة الأجتماعية
- افتقار التماسك بين أفراد العائلة [3] .

2- الأسباب الأقتصادية لجنح الأحداث

[1] - حيلان بن هلال الحارثى ، 2003 ، أثر العوامل الاجتماعية فى جنوح الأحداث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص 45.

[2] - عبدالرحمن ابراهيم الطوخى ، 1994 ، دراسات فى علم الأجتماع الجنائي ، دار العلوم ، الرياض ، ص 219 .

[3] - لبنى أحمان ، 2016 م ، قراءة فى واقع وأفاق ظاهرة جنوح الأحداث ، بدون دار نشر ، ص9.

هناك علاقة بين وجود الجريمة والأوضاع المادية التى يعيشها افراد المجتمع وأكد على ذلك العالم ماركس الذى ربط بين الجريمة والظروف الأقتصادية ووضح بأن الظروف الأقتصادية تولد لدى الفرد الميل نحو السلوك الأجرامي لتخفيف من ضغوط الحياه وتحقيق التوازن.

ويضيف إلى ذلك بأن البطالة ، واذدحام المناطق السكنية من العوامل التى تدفع الأحداث لارتكاب الجرائم [1].

ويعتبر فقر الأسرة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات افرادها الأساسية يعتبر عامل أساسي لجنح الأحداث ، لأن الفقر والبطالة وأنخفاض مستوى المعيشة يدفع أفراد الأسرة إلى العمل فى سن مبكر وهم مازالو قصر دون سن العمل المسموح به قانونا ، ويتبع ذلك اتصال هؤلاء الأطفال بالأوساط الأخلاقية الفاسدة التى تشجعهم على الأنحراف .

كما يرى العالم ويليم بنجر أن السلوك الأجرامي لجنح الأحداث يرجع إلى الأوضاع الأقتصادية السيئة التى تدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم [2] .

حيث أن الطفل لا يستطيع أن يكمل دراسته بسبب فقر الأسرة فإن ذلك يفتح له باب أرتكاب الجرائم بمختلف أنواعها (سرقة ، غش ، تسول ، تعاطى المخدرات ، تدمير الممتلكات العامة) وما يزيد اتجاه الحدث نحو ارتكاب الجرائم.

3- الأسباب القانونية لجنح الأحداث

[1] - مريم عبدالله سواد ، 2013 م ، اتجاهات العاملين فى قضايا الأحداث نحو العوامل المهمة فى جنوح الأحداث ، جامعة نزوى ، كلية العلوم والآداب ، رسالة ماجستير ، ص 60 .

[2]- ساميه حسن الساعاتى ، 1983 م ، الجريمة والمجتمع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 112 .

لا بد أن تراعى التشريعات القانونية أن الحدث له معاملة خاصة أثناء التحقيق معه أو أثناء محاكمته أو تنفيذ الحكم عليه [1].

لأنه وإن كان ارتكب جريمة الا ان الظروف التى مر بها هى التى دفعته لأرتكاب مثل هذه الجرائم كما أنه مازال فكره لم يكتمل حتى يعاقب ويتحمل المسئولية الكاملة مثل من بلغ سن الرشد وأن تعرضه للعقاب الهدف منه هو أصلاحه وتقويم سلوكه، ونجد أن الأدراك والتمييز هم أساس المسئولية فى التصرفات والأفعال وغير المميز للأفعال أو غير المدرك لخطورتها لا نستطيع أن نوقع عليه الجزاء لانه غير مميز لخطورة أفعاله [2] .

وقد حاول المشرع المصرى جاهدا التصدى للعوامل التى تدفع بالطفل الى الانحراف او تجعله معرضا لخطر الانحراف حتى ينشأ سويا فى المجتمع ، لذلك اصدر العديد من التشريعات التى تواجه هذا الخطر ، فقد تم التصدى لهذه الظاهرة فى القانون رقم 2 لسنة 1908 الخاصة بالأحداث المتشردين ولم يتم تحديد الكثر من حالات التشرد لذلك تدارك المشرع تلك المثالب فى القانون رقم 124 لسنة 1949 م الخاصه بحالات الاحداث المشردين ولكن هذا القانون لم يكن يتصف بالعمومية التى يجب ان تتوافر فى القاعدة القانونية فكان مقصر تطبيقه على محافظتى القاهرة والأسكندرية وترك لوزير الشئون الاجتماعية تقرير سريانه على غيرهما من المحافظات بقرار يصدر منه [3].

[1]- بابكر عبدالله الشيخ ، 2005 م، السياسة الجنائية لقضاء الأحداث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، ص 45.

[2] - محمد زياد عبدالرحمن ، 2007 م ، الحماية القانونية للأحداث الجانحين ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص 132.

[3] - عصام وهبى عبدالوارث ، 2009 م ، حدود المسئولية الجنائية للطفل المعرض للإنحراف ، رسالة للحصول على الماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ص 12 ، 13 .

القسم الثالث :- قياس أثر المتغيرات الاقتصادية والأجتماعية على جرائم الأحداث فى مصر

منهجية الدراسة

تختص الدراسة بجرائم الاحداث فقط دون معدل الجريمة الكلى ، حيث يرجع سبب تقسيم فئات الجريمة إلى نماذج جرائم الاحداث والجريمة الكلية إلى حقيقة أن جرائم الاحداث هي حالة فريدة من نوعها لأنشطة الجريمة يمكن أن تتأثر بالتنوع إذا كانت الدوافع قد لا تعمل في الاتجاه المتوقع على المدى الطويل. كما أن جرائم الاحداث قد تتأثر بتأثيرات قصيرة المدى قد تختلف عن محدداتها طويلة المدى. ومن ثم ، لتحديد أي اختلافات بين فئات الجريمة المختلفة ، من المهم اختبار النموذج بشكل منفصل.

وتم اختيار استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين معدل جريمة الاحداث والبطالة والدخل والتضخم والكثافة السكانية. يمثل تحليل الانحدار المتعدد أسلوبًا إحصائيًا يوضح التأثيرات الفردية للعديد من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد.

بناء النموذج

تعتمد الدراسة على تقدير النموذج التالي لاقتصاديات جرائم الاحداث والتي سيتم تحليلها بشكل تطبيقى وذلك اعتمادا على الدراسات السابقة ؛

$$J.C_t = \alpha + \beta_1 GDPP_t + \beta_2 Unemployment_t + \beta_3 poverty_t + \beta_4 Gini_t + \beta_5 Enrollment\ rate_t + \beta_6\ Health\ expenditure_t + \varepsilon_t$$

حيث أن

$J.C_t$: juvenile crimes :- عدد جرائم الاحداث فى مصر ، وتم الحصول عليها من تقارير الامن الوطنى والمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية .

GDPP :- GDP per capita :- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ،

Unemployment :- معدل البطالة فى مصر

Poverty :- معدل الفقر فى مصر ، نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر

Gini coefficient :- معامل جينى وهومن المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع.

الصحة ( )Health:- ويقاس بمعدل الانفاق على الصحة

التعليم :- ويقاس بمعدل الالتحاق بالتعليم (Enrollment rate).

ونجد أن النموذج كما هو موضح أعلاه قد تعاني من متغيرات محذوفة لم يتم اعتبارها تقليديًا في هذه الدراسة كمحددات مهمة للجريمة وخاصة جرائم الاحداث، مثل مستوى الديمقراطية [1]أو الهجرة .[2]

التحليل الاحصائى للمتغيرات :-

[1].Lin, M. J. (2007). Does democracy increase crime? The evidence from international data. Journal ofComparative Economics, 35, 467–483.

[2].Bianchi, M., Buonanno, P., &Pinotti, P. (2012). Do immigrants cause crime? Journal of the EuropeanEconomic Association, 10, 131–137.

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية الوصفية على المتغيرات الممثلة في نموذج الدراسة ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (1) الإحصاء الوصفى لمتغيرات النموذج القياسي

المتغـيرات	المتغير	عدد السنوات	المتوسط	الإنحراف المعياري	المدى	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
المتغير التابع	جرائم الأحداث J.C	15	216.8	96.28	98	435.00
المتغيرات المستقلة	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى GDPP	15	2601.329	763.196	1186.393	3562.933
	معدل الفقر Poverty rate	15	73.77667	7.24	64.4	87.75
	معامل GINI	15	30.87333	1.14	28.3	32.45
	معدل البطالة Unemployment rate	15	10.832	1.88	7.9	13.15
	معدل الالتحاق بالتعليم Enrollment rate	15	95.12875	3.32	88.2461	98.54
	الانفاق على الصحة Health_ Expenditure	15	122.0383	35.17	63.86014	183.43

المصدر :- من اعداد الباحثان استنادا الى نتائج E-views 10

ولتوضيح الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات النموذج ، نستعين بالأشكال البيانية الخاصة بمتغيرات النموذج كما يلى

شكل (3)

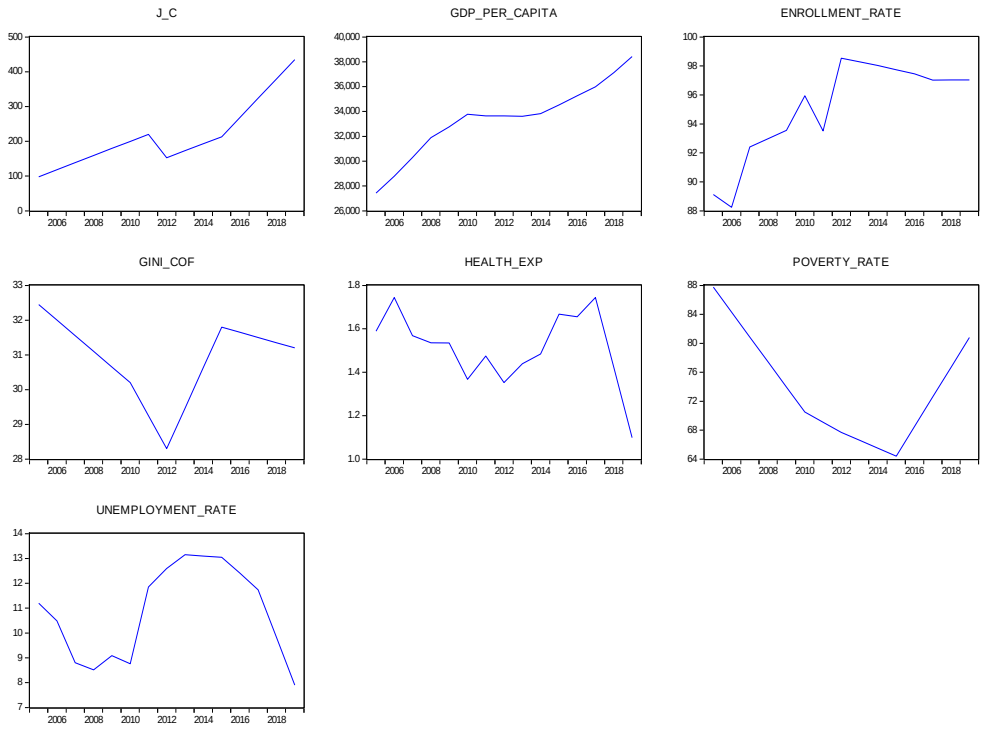

من اعداد الباحثان باستخدام E-views

<u>ومن خلال الجدول والشكل السابقان نجد ان:-</u>

- بالنسبة لعدد جرائم الأحداث فى مصر، نجد ان متوسط عدد جرائم الاحداث فى مصر خلال سنوات الدراسة وصل الى 217 تقريبا ، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 96، وكان الحد الأدنى 98 والحد الأعلى 435.من الشكل السابق ، نجد أن عدد جرائم الاحداث فى مصرتزايد بشكل مطرد بعد عام 2012 الى 2019 ، باستثناء عام 2012 والتي تمثل ثورة 25 يناير .

- بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، نجد ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة وصل الى 2601دولار، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 763.196 ، وكان الحد الأدنى 1186.393دولار، والحد الأعلى 3562.933 دولار.و من الشكل السابق ، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة فى تزايد بشكل مطرد خلال الفترة من عام 2005 الى 2019.

- بالنسبة لمعدل الفقر ، نجد ان معدل الفقر فى فترة الدراسة وصل الى 73.77 %، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 7.24، وكان الحد الأدنى 64.4والحد الأعلى87.75.ومن الشكل السابق نجد أن معدل الفقر فى مصر انخفض عام 2014.

- بالنسبة لمعامل جينى GINI coefficient ، نجد ان متوسط معامل جينى وصل الى 30.87 ، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 1.14، وكان الحد الأدنى 28.3والحد الأعلى 32.45 . من خلال الشكل السابق ، نجد أن معامل جينى كان فى تذبذب خلال فترة الدراسة .

- بالنسبة لمعدل البطالة، نجد ان متوسط معدل البطالة وصل الى 10.832، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 1.88، وكان الحد الأدنى7.9 والحد الاعلى 13.15. ونجد من الشكل السابق أن معدل البطالة كان يتغير بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة .

- بالنسبة لمعدل الالتحاق بالتعليم، نجد ان متوسط الالتحاق بالتعليم وصل الى 95.128، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 3.32، وكان الحد الأدنى88.2461 والحد الأعلى 98.54. ونجد من الشكل السابق أن معدل الالتحاق بالتعليم كان يتغير بشكل مطرد خلال فترة الدراسة .

- بالنسبة لمعدل الانفاق على الصحة، نجد أن الانفاق على الصحة وصل الى 122.03، فى حين بلغ الانحراف المعيارى 35.17، وكان الحد الأدنى63.860 والحد الاعلى 183.43. ونجد من الشكل السابق أن معدل الانفاق على الصحة كان يتغير بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة .

اختبار ديكى فولر الموسع لااستقرارية و سكون المتغيرات

ان الهدف من هذه الدراسة هو فحص العلاقة السببية بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وجرائم الاحداث خلال الفترة 2005–2019 في مصر. عادة ما يتم اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات باختبارات السببية التي طورها جرانجر (1969). أولاً ، يلزم إجراء تحليل استقرار للسلاسل الزمنية ، نظرًا لأن تحليل سببية جرانجر هو تحليل متسلسل زمني. تم إجراء التحليل استقرار السلاسل الزمنية الذي تم تناوله في هذه الدراسة باستخدام اختبار جذر وحدة ديكي فولر المعزز (ADF) الذي طوره Dickey and Fuller (1981).

من أجل تقدير النماذج لبيانات السلاسل الزمنية تفرض علينا المنهجية المتبعة أن نبدأ أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك

عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرةعلى حدى وتوصلنا إلى جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الثانية النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (2)

اختبار سكون واستقرار متغيرات الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: J_C, GDP_PER_CAPITA, ENROLLMENT_RATE, GINI_COF,				
HEALTH_EXP, POVERTY_RATE, UNEMPLOYMENT_RATE				
Sample: 2005 2019				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Total number of observations: 83				
Cross-sections included: 7				
Prob.**	Statistic	Method		
0.0000	79.6676	ADF - Fisher Chi-square		
0.0000	-6.98024	ADF - Choi Z-stat		
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(GROUP02,2)				
Obs	Max Lag	Lag	Prob.	Series

12	1	0	0.0016	D(J_C,2)
12	1	0	0.0263	D(GDP_PER_CAPITA,2)
11	1	1	0.0008	D(ENROLLMENT_RATE,2)
12	1	0	0.0483	D(GINI_COF,2)
12	1	0	0.0001	D(HEALTH_EXP,2)
12	1	0	0.0173	D(POVERTY_RATE,2)
12	1	0	0.0013	D(UNEMPLOYMENT_RATE,2)

من اعداد الباحثان باستخدام views E–

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن السلاسل الزمنية جميعها غير مستقرة عند المستوى أي أنه هناك يوجد مشكلة جذر الوحدة (Prop** > 0.05) ، و أصبحت هذه المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الثانية وأصبحت متكاملة من الدرجة الثانية (Prop**< 0.05). وهذا يرجع لطبيعة تلك المتغيرات حيث أن تلك المتغيرات كان لها تقلبات كثيرة خلال فترة الدراسة بسبب زيادة فترة الدراسة.

دراسة علاقة السببية بين المتغيرات: ويتم اختبار السببية لغرانجر (GrangerCausalityTest) ، والذى تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في)في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها (أحادي الاتجاه أو ثنائي)[1](Greene) ;2003. وباستخدام برنامج views-E تم التوصل الى النتائج التالية :-

جدول (3) اختبار السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

[1]. Greene, W. (1990),Econometric Analysis,New York University , Pearson.

Pairwise Granger Causality Tests		
Sample: 2005 2019		
Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
GDP_PER_CAPITA does not Granger Cause J_C	2.61080	0.134
J_C does not Granger Cause GDP_PER_CAPITA	2.19938	0.1733
ENROLLMENT_RATE does not Granger Cause J_C	2.00834	0.1964
J_C does not Granger Cause ENROLLMENT_RATE	4.71646	**0.0443
GINI_COF does not Granger Cause J_C	6.31474	**0.0226
J_C does not Granger Cause GINI_COF	1.59938	0.2604
HEALTH_EXP does not Granger Cause J_C	1.75348	0.2336
J_C does not Granger Cause HEALTH_EXP	1.12784	0.3703
POVERTY_RATE does not Granger Cause J_C	0.58402	0.5798
J_C does not Granger Cause POVERTY_RATE	0.43121	0.664
UNEMPLOYMENT_RATE does not Granger Cause J_C	10.7382	**0.0054
J_C does not Granger Cause UNEMPLOYMENT_RATE	0.57078	0.5865

** Significant at 0.05

*Significant at 0.1

من اعداد الباحثان باستخدام E-views

من الجدول السابق نجد ان:- يوجد علاقة سببية أحادى الاتجاه بين عدد جرائم الاحداث ومعدل الالتحاق بالتعليم الاساسي ومعامل جينى ومعدل البطالة عند درجة معنوية 5%. كما لا يوجد علاقة سببية بين عدد جرائم الاحداث والانفاق على الصحة ومعدل الفقر عند درجة معنوية 10%.

تقدير النموذج : لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين استخدام الطاقة المتجددة ومؤشر تنمية الإقتصاد الأخضر ، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية (Time series Data) من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، وباستخدام برنامج E-views ، يمكننا الحصول على النتائج الآتية :-

جدول (4)معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

المتغير التابع :- عدد جرائم الاحداث فى مصر (J.C) الفترة :2005-2019t=15		
Regression Model		النموذج / المتغيرات
-1196.36	Coefficient	C
0.002**	Prob.	
-0.043192	Coefficient	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى GDPP
0**	Prob.	
4.975738	Coefficient	معدل الفقر Poverty rate
0.0015**	Prob.	
9.656014	Coefficient	معامل GINI
0.0646*	Prob.	
8.231257	Coefficient	معدل البطالة Unemployment rate
0.0106**	Prob.	
-7.92925	Coefficient	معدل الالتحاق بالتعليم

0.0216**	Prob.	Enrollment rate
-19.5786	Coefficient	الانفاق على الصحة Health_ Expenditure
0.5677	Prob.	
0.93018		**R- squared**
0.92778		**Adjusted R- squared**
189.6471		**(F- statistic)**
****0**		**(Prob (F- statistic**

****Significant at 0.05**
***Significant at 0.1**

من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views10

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط (R^2: R– squared) والذي يقترب من 1، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة إلى أن معلمات المتغيرات معنوية وإشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، هذا ما يبين بأن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في عدد جرائم الاحداث فى مصر ، وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. وبالتالي يمكن التعبير على نتائج هذه الدراسة كالتالي:

– عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى هو معنوي وعكسي ، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين. وبالتالى يمكننا

قبول الفرض القائل " بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الدخل والمتمثل فنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وعدد جرائم الاحداث فى مصر وذلك عند درجة ثقة 95%.

– عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان معدل الفقر هو معنوي وطردى ، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية .حيث أن كلما ارتفع معدل الفقر تؤدى الى زيادة عدد جرائم الاحداث فى مصر.

–عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان معامل جينى GINI Coefficient هو معنوي وطردى ، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.حيث أن كلما ارتفع معامل Gini تؤدى الى زيادة عدد جرائم الاحداث فى مصر.

– عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان معدل البطالة هو معنوي وطردى ، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع معدل البطالة تؤدى الى زيادة عدد جرائم الاحداث فى مصر.

– عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان معدل الالتحاق بالتعليم هو معنوي وعكسي ، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. حيث أن كلما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم تؤدى الى انخفاض عدد جرائم الاحداث فى مصر.

– عند مستوى معنوية 5% ، نجد ان الانفاق على الصحة غير معنوي احصائيا . وهذا يرجع الى ان عدم تأثير الانفاق على الصحة على جرائم الاحداث بشكل مباشر .

النتائج والتوصيات

بدأت هذه الدراسة في توفير فهم أفضل للعلاقة بين جرائم الاحداث والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مصر. عند النظر الى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين جرائم الاحداث ومعدل البطالة ومعامل جينى و معدل الالتحاق بالتعليم تسلط الضوء على أن البطالة تمثل أحد العوامل المحددة لجرائم الاحداث فى مصر. كما نجد ان زيادة معدل البطالة ومعامل جينى ومعدل الفقر يؤدى الى زيادة عدد جرائم الاحداث فى مصر ، فى حين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ومعدل الالتحاق بالتعليم تؤدى الى انخفاض عدد جرائم الاحداث فى مصر، فى حين لم يكن تأثير الانفاق على الصحة معنويا على عدد جرائم الاحداث فى مصر وهذا يدل على ضعفها.

علاوة على ذلك، بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يمكننا أيضًا استخلاص التوصيات التالية المتمثلة فى استراتيجيات لحماية وتأهيل أطفال الشوارع وإدماجهم في المجتمع :

الأستراتيجية الأولى : طويلة الأجل

- تفعيل قانون التعليم الأجبارى مع مجانية التعليم
- وضع اليات لمنع التسرب من التعليم
- تفعيل قانون لمنع الطفل من العمل فى السن المبكر

- حل مشكلات المناطق العشوائية
- وضع برامج لرفع معاناة الأسر الفقيرة

الأستراتيجية الثانية وهى استراتيجية قصيرة الأجل

– تفعيل قانون الطفل لسنة 2008 م وبخاصة المادة 126 والتى تنص على انشاء لجنة عامة لحماية الطفولة فى كل محافظة لرصد الحالات المعرضة للخطر والتدخل من اجل الوقاية .

– الاعتماد على الشباب الخرجين فى اثناء فترة تأدية الخدمة العامة وكذلك اعداد كوادر من المتخصصين لرعاية الأطفال الاحداث .

– تفعيل دور إدارة الدفاع الإجتماعي لمتابعة أداء المؤسسات وتقديم حلول للشكاوى الخاصة بالأطفال .

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية في مصر.

2- ابراهيم بن على البن ، 2007، التغيرات فى حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنمويه فى المجتمع السعودى ، رسالة دكتوراة ، جامعة الأمام محمد بن سعود الأسلامية .

3- هبه الليثى القضاء على الفقر والحد من الفقر، مارس 2004، مؤتمر المرأه المصريه والأهداف التنمويه، المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأه القاهرة.

4- عبدالحميد الشواربي ، 1986م ،جرائم الأحداث ، دار المطبوعات الجامعية ،.

5- زين احمد عوين ، 2003م ، قضاء الأحداث دراسة مقارنة ، جامعة عمان ، الدار العلمية الدولية.

6- محمد عارف ، 2014 ،الجريمة والمجتمع ، الطبعة الثانية.

7- ديبا ناريان وآخرون ، 2002، أصوات الفقراء صيحة للتغيير ، المجلد الثانى ،مركز الأهرام للترجمة والنشر.

8- وائل فوزى عبد الباسط محمد ،2008.، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر فى مصر ، نموذج قياسى ودراسة مقارنة ، رسالة ماجسيتر ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ،

9- جيمس جوارتينى وريجارد اشروب ، 1999 م ،الاقتصاد الكلى ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية.

10- محمد البكر ، 2002 ،آثر البطالة فى البناء الأجتماعي ، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها فى المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الأجتماعية ، العدد الثاني ، جامعة الكويت.

11- جمال مختار حمزه ، 2004 م ،رؤية نفسية اجتماعية للجريمة الاقتصادية فى مصر ، العدد التاسع والعشرون.

12- حيلان بن هلال الحارثى ، 2003 ،أثر العوامل الاجتماعية فى جنوح الأحداث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،.

13- عبدالرحمن ابراهيم الطوخى ، 1994، دراسات فى علم الأجتماع الجنائي ، دار العلوم ، الرياض ،.

14- لبنى أحمان ، 2016 م ، قراءة فى واقع وأفاق ظاهرة جنوح الأحداث ، بدون دار نشر.

15- مريم عبدالله سواد ، 2013 م ،اتجاهات العاملين فى قضايا الأحداث نحو العوامل المهمة فى جنوح الأحداث ، جامعة نزوى ، كلية العلوم والآداب ، رسالة ماجستير .

16- بابكر عبدالله الشيخ ، 2005 م، السياسة الجنائية لقضاء الأحداث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية.

17- محمد زياد عبدالرحمن ، 2007 م ،الحماية القانونية للأحداث الجانحين ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

المراجع باللغة الأنجليزية

1- -Cozzi M, (2003). Black Unemployment and Propert. Crime in the U.S.A; Quantitative Analysis, University College OF London.

2- Linda A.Lewan dowski,Judith McFarlane Jacquelyn.c.cambell,(2004), Hekilled my mommy , murder or

attempted Murder of child's mother, of family violencemvol.19,no.4

3- -Farrington, D. (2005). Childhood origins of antisocial behavior. Clinical Psychology & Psychotherapy, 12(3), 14 - 177.

4- Gerald M. Meier, 1976, "Leading issues in Economic Development", Third Edition, Oxford University Press, New York, N.Y, U.S.A, pp . 6–7.

5- amartya sen ،2000 "development as freedom "، oxford university press ، new deihi.p43.

6- .Lin, M. J. (2007). Does democracy increase crime? The evidence from international data. Journal ofComparative Economics, 35, 467–483.

7- .Bianchi, M., Buonanno, P., &Pinotti, P. (2012). Do immigrants cause crime? Journal of the EuropeanEconomic Association, 10, 1318–137.

8- Greene, W. (1990),Econometric Analysis,New York University , Pearson.